



أوراق عمل:

علاقة المواطن بالسلطة في العصر الرقمي

د. عبد الحليم فضل الله*

5 ت 2 2013

ورقة مقدمة الى:
مؤتمر مدرسة جبيل الخريفية:
التحاور، الشفافية، الديمقراطية، المشاركة المدنية والسياسية
في العصر الرقمي؛
تنظيم: مركز علوم الانسان ومنظمة الاونيسكو
4-8 ت/2013

أولاً: فجوة التكيف

العصر الرقمي الذي يؤثر على نظام العلاقات وشكلها داخل المجتمع، بما في ذلك علاقة المواطن بالسلطة، هو في واقع الحال استمرار لحقب التطور السابقة له وغير منقطع عنها، لكنه استمرار تطوري يجمع بين عناصر موروثية وأخرى ثورية، على صعد عدة تكنولوجية واقتصادية وسياسية وثقافية.

السمة الرئيسية لهذا العصر هو أن الطفرات التكنولوجية غير المسبوقة، تسير بسرعات متفاوتة بين مجال وآخر، ففي مقابل الثورات المتتالية في المجال الرقمي يتخذ التطور منحى أقل سرعة في المسارات الأخرى. المؤشر البارز على ذلك هو الانخفاض التاريخي في كلفة الحصول على المعلومات وتداولها. فمثلاً: تدنت كلفة معالجة المعلومات بين عامي 1960 و1990 بالأسعار الثابتة 750 ألف مرة (من 75 دولاراً أميركياً لكل مليون عملية إلى 1/100 من السنة للمليون نفسه) وفي المقابل تراجعت كلفة المكالمات الهاتفية من نيويورك إلى لندن بوتيرة أقل من \$245 عام 1920 (لثلاث دقائق بأسعار 1990 أيضاً وفي المدة نفسها) إلى حوالي \$50 عام 1960 ثم إلى 35 سنتاً عام 1990 وإلى أدنى من ذلك بكثير حالياً¹. وعلى مدى ثلاثين عاماً كانت قدرة أجهزة الكمبيوتر على المعالجة والتخزين تتضاعف مرة كل 18 شهراً. وفي بداية القرن الواحد والعشرين صارت كلفة الحصول على القدرة نفسها أقل ألف مرة مقارنة ببداية التسعينات. وفي الثمانينات من القرن الماضي كانت أسلاك النحاس تنقل صفحة واحدة بالثانية أما الآن فبوسعها نقل 90 ألف مجلة في الثانية².

وعلى العكس من ذلك كان تطور السلع والخدمات وتغير تكاليف إنتاجها يجريان بوتيرة إبطاً بكثير. فلو أن أسعار السيارات، حسب بعض الإحصاءات

انخفضت بنفس نسبة تراجع اسعار أشباه الموصلات لصار سعر السيارة الواحدة خمسة دولارات فقط. أما كلفة تشغيل الخطوط الجوية فانخفض إلى النصف فقط في العقود الاربعة الاخيرة. سنلاحظ هنا ان تراجع الكلفة ومضاعفة السرعة يزدان كلما كان المكون الرقمي والمعرفي في المنتج اكبر من المكون المادي.

لكن الدخول الى العصر الرقمي يتطلب بيئة ملائمة لتوطين التقدم التقني، فالحصول على التكنولوجيا غير كاف وحده ما لم يترافق مع عاملين اساسيين هما تقدم التعليم وازالة العقبات التي تحول دون تدفق المعلومات. إن تحقيق ذلك يتطلب تطوير المنظومات السياسية والاقتصادية على نحو يسمح برفع قيم تبادل المعلومات إلى أقصى حد ممكن ويزيد من فعالية استخدامها وعدالة توزيعها. لا بد وان نلاحظ هنا التفاوت بين المدى الواسع للعصر الرقمي والمدى الضيق للدوعية السياسية والقانونية اللازمة لاستيعابها وتوطينها، وعلى سبيل المثال ان سرعة تبادل المعلومات وضخامة احجامها واتساع نطاقاتها وتعدد افرادها، يقتضي اما تعديلاً في انظمة الرقابة بحيث تتسع هوامش الحرية، او تعزيزاً لادوات المنع والرقابة لفرض احترام المعايير المعتمدة سابقاً، وكلا الامرين لم يحصلوا بعد بالطريقة المطلوبة.

وفي السنوات العشرين الماضية ارتفع مستوى التعليم في العالم (على شكل زيادة في متوسط سنوات التعليم) فتحسنت مؤشرات التنمية البشرية (التي تضم متغيرات الدخل والتعليم والصحة). حصل ذلك في البلدان النامية والمتطورة على حد سواء، لكنه ترافق مع نمو اقل في المداخل الفردية التي بقيت موزعة على نحو غير عادل، ومع ان معدلات الفقر تراجعت في المدة نفسها الا ان وتيرة تراجعها كانت اقل من

المستوى العام للنمو. وتكتسب الإشارة إلى عنصري التعليم والدخل أهمية خاصة، إذ أنهما يؤديان، معاً أو كلاً على حدة، دوراً مهماً في تمكين الافراد والمجتمعات من الانخراط في العصر الرقمي والدخول الى خدماته وتوظيفها على احسن وجه.

يمكن القول ان العالم ما زال واقعاً فيما يمكن تسميته فجوة التكيف، الناشئة عن اختلاف وتأثر التقدم، السريعة على الصعيد التكنولوجي والبطيئة على مستوى النظم السياسية والعوامل الاقتصادية/الاجتماعية المساعدة على استيعاب الوفرة الرقمية. والتباين ما زال قائماً أيضاً بين الاتساع الهائل في المجال الافتراضي والنمو الطبيعي للابتكارات والتجديدات في المجال المادي الملموس (لاحظ الفارق مثلاً بين زيادة سرعة الاتصالات والمواصلات في العقود الثلاث الماضية). صحيح اننا نلج الآن الى ما يطلق عليه الثورة الصناعية الثالثة؛ أو التصنيع الرقمي القائم على الاندماج العميق بين المعلومات والصناعة (والذي تعبر عنه أفضل تعبير تكنولوجيا النانو، البرمجيات الذكية، الروبوتات، الطباعة ثلاثية الأبعاد والتصنيع عن بعد .. الخ)، الا ان هذه الثورة ما زالت في بداياتها ولم تظهر آثارها بعد على أنشطة الانتاج والاستهلاك، بخلاف ما حدث في المجال المعلوماتي.

ويعد التحول الثقافي أيضاً واحداً من شروط توطين التكنولوجيا واستيعابها، فالعصر الرقمي يزيد قدرة الافراد على تلقي البيانات والمعلومات ويعزز التفاعل بينهم بغض النظر عن انتماءاتهم، لكن الموانع الثقافية تمنع انتشار تأثيرات ذلك في المجتمع. وتنشأ عن ذلك في احيان كثيرة ثنائية ثقافية، فالفرد هو داخل المجال الافتراضي غيره في الحياة الاجتماعية العادية، ولا سيما في الثقافات ذات النزوع الجماعاتي الغالب.

ثانياً: الفرد والسلطة في العصر الرقمي

تؤثر ثورة المعلومات والاتصالات من دون شك على المجال السياسي برمته، بما في ذلك علاقة الفرد بالسلطة وشكل تقاسم النفوذ بينهما. وهذا التأثير يجري ضمن قنوات عدة سنعالجها ضمن ثلاثة عناوين تتناول: أ- ميزان القوة بين الفرد والسلطة/ الجماعة، ب- الديمقراطية وتحولاتها في العصر الرقمي. ج- السيادة القومية في العصر الرقمي.

أ- هل أثرت القوة المعلوماتية على ميزان القوة وتوزيعها بين الفرد والسلطة وكيف؟

ترتبط قوة الحكومة تقليدياً بعدة عوامل أهمها:

- امتلاك المعلومات واحتكارها ضمن منظومة بيروقراطية هائلة، تمكنها من ممارسة ادوار مؤثرة على تدفق المعلومات ومضامينها، كالتقنين والتعقيم والاجتزاء والتحريف، والتحكم بآليات النشر والتزويد.
- توفر ما يكفي من أدوات الرقابة الفعالة والدقيقة لديها، والتي تتيح لها على نحو غير مباشر ادارة المعلومات بما يتوافق مع مصالحها واهدافها.
- احتكار أدوات القمع، التي تسمح ببسط سيطرتها المباشرة على الفضاء الرقمي والتحكم بسلوك الافراد داخله مستفيدة من قدراتها التقنية وقدرتها على التشريع وسن القوانين.

وفي المقابل ترتبط قوة الفرد في مجال انتاج المعلومات وتداولها في العصر الرقمي بـ:

- النمو المطرد للفضاء الرقمي، والذي يتم بوتيرة أعلى من تطور أجهزة الرقابة. الامر الذي من شأنه توسيع مجال الحريات.

- انخفاض تكاليف انتاج المعلومات ونقلها، وهذا يعطي الفرد العادي موقعا تنافسياً مقبولاً في مواجهة الموقع الاحتكاري التقليدي الذي تمتلكه الحكومات والشركات الكبرى في مجال الاعلام والاتصال.
- تحسن قدرات الافراد على الوصول الى المعلومات، مع تراجع قدرة الحكومة على التعقيم والحجب وتطبيق إجراءات السرية .

وعلى العموم، الاعتقاد السائد هو أن العصر الرقمي أثر على توازن القوى بين السلطة والفرد، لصالح هذا الاخير لاسباب عدة يلخصها الآتي:

- زيادة أعداد الفاعلين القادرين على تجاوز الموانع الاقتصادية والسلطوية والقانونية، في ظل تآكل نظم الرقابة، والكلفة الزهيدة للمشاركة التفاعلية في الشبكة العنكبوتية.
- فتح مسارات جديدة للعمل السياسي تتخطى الحدود الجغرافية، والاطر التقليدية. وهذا يزيد من فعالية بعض الفئات المهمشة، كالشباب الذين سجلوا حضوراً مفاجئاً خلال الانتفاضات الجماهيرية في مصر وتونس مثلاً.
- بروز ما يمكن تسمية بحقل عام متموج ومتطور باستمرار، ناتج عن اندراج أعداد هائلة ومتزايدة من الناس في الفضاء التفاعلي، بآرائهم وحواراتهم ونقاشاتهم واعتراضاتهم، وهذا يمهد السبيل امام نشوء نوع جديد من الفردانية المعلوماتية غير المعروفة سابقاً. ولنتذكر هنا أن المشاركين في مواقع التواصل الاجتماعي كانوا موجودين مادياً في السابق لكنهم مغيبين معلوماتياً.

نحن إذاً أمام تحولات مؤثرة عززت حضور الفرد وقوته في وجه السلطات المقابلة له³ (دولة، حكومة، جماعات، طوائف، عشائر...). الى حد القول حسب تعبير جيرمي ريفكن (Rifken 2000) بأن ثورة المعلومات ساهمت في كسر المفاهيم التقليدية للمجتمع، الذي تحول معناه من مجموعة أفراد مع تاريخ وثقافة مشتركين إلى مجتمع افتراضي (أو مجتمع معلومات إذا استعملنا المصطلح الذي اشتقه دراكر Drucker عام 1997). والعالم الافتراضي الذي لا تفصل حدود مادية بين "شعوبه"، يبعث على الاعتقاد حسب ريفكن أيضاً بأن الدولة الأمة لن تقوى على الصمود على الاقل في صيغتها الراهنة.

مع التسليم بصحة ما ورد اعلاه من تحولات افضت الى تعظيم دور الفرد في مقابل السلطة (وخصوصاً ضمن ما اسميناه فجوة التكيف)؛ لكن تعظيم هذا الدور لن يكون دائماً و بالضرورة على حساب نفوذ الدولة بل ربما كان اتساع المجال الفردي في مقابل الحد من نفوذ السلطات الاجتماعية والتقليدية، او أنه استفاد من المساحات الجديدة التي وفرتها ثورة المعلومات. فمواقع التواصل الاجتماعي مثلاً هي من ناحية فضاء جديد مكتشف لم يكن موجوداً في السابق، وهي من ناحية ثانية تنافس وسائل التواصل والاعلام غير الرقمي ونظم العلاقات الاجتماعية التقليدية، اكثر من منافستها لمؤسسات السلطة.

وتبرز قوة الدولة في عصر المعلومات من خلال الآتي:

أ- ما زالت الدولة / السلطة حتى الآن اللاعب الرئيسي في مجال فرض الأمن على صعد عدة بما فيها الامن السيبراني. كما أنها المستثمر الرئيسي في البنى التحتية الرقمية، وهي التي تضع قواعد تنظيم البيانات والمعلومات، والضامن الأخير لاستمرارية تدفقها.

ب- فقدت الدولة بعض قدراتها الرقابية مع التطور المطرد لتقنيات المعلومات، لكن ذلك لم يزد مساحة الحرية، بل انتقلت سلطة الرقابة من الداخل الى الخارج، فصارت الدول التي تتحكم بشبكات المعلومات (كالولايات المتحدة الأميركية التي تمسك بعصب الشبكة العنكبوتية) والشركات الكبرى المشغلة للفضاء السيبراني (كموقع الفاييسبوك)، قادرة على الحجب والاطاحة بناء على السياسات العامة التي تعتمدها هي وتفرضها على الآخرين، واستنادا الى البروتوكولات الموضوعية غالباً من طرف واحد.

ت- في الوقت الذي تتآكل فيه الرقابة نسبياً، تزيد قدرة السلطات على خرق الخصوصية وجمع المعلومات عن الأفراد وتعقبهم وتتبع آثارهم. فالتطور المتسارع لتقنيات المعالجة والتخزين والتحليل الرقمي يؤدي في نهاية المطاف الى كشف باطن المجتمع وزيادة هشاشته.

ث- ليس المهم فقط توفر المعلومة بل أيضاً جودتها والقدرة على التصرف بها، فالثورة المعلوماتية تطمر الأفراد بكم هائل من البيانات والمعلومات لكن الجزء الأكبر منها رديء ولا يمكن الوثوق به. وهنا يصير دور الدولة محورياً في تكوين فضاء رقمي موثوق وذي مصداقية، حتى يكون قادراً على منافسة المصادر التقليدية للمعلومات.

ج- في عصر الثورة التقنية تتراجع ولا شك قدرة الحكومات على التحكم بتدفق المعلومات، أو الحفاظ على السرية، لكن قدرتها لا تتراجع في ميدانين:

الأول: التحكم بإنتاج المعلومات، الذي يتطلب استثمارات كبيرة على عكس الكلفة الزهيدة لتداول المعلومات او اعادة انتاجها. إذ بوسع

الحكومات ان تستثمر في مجالات وتهمل اخرى لاسباب تتعلق بمصالحها. في لبنان مثلاً هناك قاعدة بيانات مقبولة بشأن الانشطة المالية والنقدية والتجارة الخارجية، وبيانات اقل استمرارية عن الناتج المحلي والدخل الفردي والفقير، فيما تحظى الاحصاءات الاقتصادية الاجتماعية الاخرى بقدر منخفض من الاهتمام مثل توزيع المداخيل والثروة، البطالة، السكان، والتهرب الضريبي، والاحتكارات، وغير ذلك من الاحصاءات التي يساعد وجودها الرأي العام على تقويم السياسات ومحاسبة واضعيها.

الثاني: بوسع السلطات ان تستفيد من شبكات المعلومات للدعاية وتحوير الحقائق والتضليل دفاعاً عن سلوكها وسياساتها، بل يمكنها أيضاً التعاون مع الشركات لإنتاج تطبيقات برمجية مقيدة للحريات (وقد حصل ذلك مثلاً بين بلاك بيرى والحكومة السعودية).

ح- في عصر المعلومات، ظهر شكل جديد من الفردانية، هو "الفردانية الرقمية"، التي تعبر عن تعزيز استقلالية الفرد داخل المجتمع من ناحية وتقوية صلاتهم بمجتمعات اخرى دون مغادرة بلدانهم من ناحية ثانية. لكن بقدر ما يبدو الفرد مستقلاً أثناء سباحته وغوصه في المحيط السبيراني، بقدر ما يشتد خطر انزلاقه إلى دوامة انتمائه الاولوي. فغالباً ما تعبر الهويات الصغرى عن حضورها داخل المجتمع في الحالات العادية بطرق محكمة تمنع تسرب بعض ما هو موجود في باطن وعي الجماعات الى خطابها المعلن. فلا بد وان يتسم الخطاب العلني لاي جماعة في مجتمع متنوع بالمرونة والاعتدال حتى يتمكن من الاندماج في الخطاب العام ويتألف الهوية الجامعة. في حين يحفل الوعي الغائر بسرديات فئوية محرضة على الانقسام.

الفضاء السيبراني المتحرر من القيود والمعايير التقليدية، يساعد في حالات الازمة خصوصاً على كسر القيود و ترجيح كفة اللاوعي الجماعي على كفة الوعي في رسم صورة الهويات الفرعية الصغرى، لتبدو اكثر تشدداً وانغلاقاً ومن اي وقت مضى وذات نزعة اقصائية غير مسبوقة تغلب عوامل الانقسام على الوحدة. والمثال المعروف على ذلك ما تمر به منطقتنا العربية الآن حيث تتحكم الانتماءات ما قبل الحداثية بمسار الاحداث، مستفيدة من الصراعات السياسية، وهو ما يحول العالم الافتراضي الى ساحة حرب شديدة الخطورة.

بناء على ما تقدم يمكن القول، أننا نخوض الآن تجربة جديدة تتضمن إعادة تحديد القواعد والمعايير التي تميز بين الصواب والخطأ، بين ما هو مقبول وما هو مرفوض، بين الأنا والآخر. هذا يزيد الحيوية التي تتمتع بها الهويات الفرعية، لكنه قد يزيد سيولتها ويعرضها لتحولات سريعة وطفرات مفاجئة. ويعد الفضاء الرقمي مساحة مفتوحة امام تفاعل القوى الصلبة والليننة، على نحو يجعل التموجات الفكرية والعقائدية والروحية قادرة على اعادة انتاج الهوية والتلاعب بعناصرها على نحو مستمر.

ثالثاً: الديمقراطية وتحولاتها في العصر الرقمي (وزمن العولمة):

لا يمكن تقصي اثر الثورة المعلوماتية على علاقة الفرد بالسلطة والعكس، دون معاينة أثرها على الديموقراطية نفسها. الديمقراطية في عصر العولمة هي غيرها قبل ذلك. واول ما نعاينه في هذا السياق هو ضيق "مدى" الديموقراطية، المترافق مع تقلص سيادة الدول، وخفض الحواجز التي كانت تحول دون تدفق السلع والخدمات والأموال والمعلومات والافكار. وفي جانب آخر، أدت الثورة

المعلوماتية إلى زيادة إمكانيات الشراكة في القرار ما يمهد ربما إلى نشوء ما يسمى بالديمقراطية الرقمية.

السيادة وضيق مدى الديمقراطية

يُميز " وليام بريك " (William Brake, Rand Conference 2000) بين نوعين من السيادة: السيادة الدستورية (الرسمية) لدولة ما على أراضيها، والسيادة العملانية (Operational Sovereignty) التي تعني فعالية الدولة في الإشراف والرقابة على كل أراضيها. وبرأي " بريك " فإن هذا النوع من السيادة هو الذي تهدده المعلوماتية وليس النمط الأول المحمي بالقوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية. ونضيف هنا السيادة السياسية أي قدرة الدولة على اتخاذ كل قراراتها ذات الشأن بنفسها وداخل حدودها التي تتعرض دورها للتهديد في ظل العولمة.

بالمقابل هناك من يقلل من شأن تقلص السيادة القومية. ومن هؤلاء "بول براكن" (Paul Bracken, Rand Conf. 2000) الذي توقع (على نحو مصيب) تصاعد القومية ولا سيما في آسيا، أي زيادة قدرة الدول على التحكم في مجالها السيادي، مع إمكانية تراجعها في الدول المتقدمة (عادت الدولة بعد الازمة المالية العالمية لتقوم بدور الملجأ الأخير في الازمات). يرى الكاتب أيضاً أن عصر المعلومات الذي يتسم بتحولات سريعة، يؤدي إلى تدمير خلاق متسارع يتسبب في اختلالات في الأمن (متعدد الوجوه: سياسي، اجتماعي، شخصي،...) وخصوصاً لدى أبناء الطبقة الوسطى⁴. إن من شأن ذلك برأبي زيادة دور الدولة لا تراجع دورها، بحكم انها الضامن الأكبر للأمن الشامل. لكن الدولة ذات السيادة بوسعها ان تؤدي أيضاً دوراً تحريفيّاً، عندما تتحول الى مصفاة لتكرير المعلومات التي تصير اكثر تعبيراً عن وجهة نظرها لا عن الحقائق.

هذا لا يقتصر على السلطات السياسية بل يشمل انواعا اخرى من السلطات، فمع ظهور ما يعرف بالميجا-ميديا، أو الميديا ذات الأحجام الهائلة والتمويل الضخم، صار ممكناً اختراق السيادة التقليدية للدول والتأثير على مجريات الامور فيها تحقيقاً لمآرب واهداف تصب في مصلحة سلطات عميقة مستترة (طائفية، عرقية، خارجية، اقتصادية...).

ومهما كان الرأي في السيادة وتحولاتها، فإن مدى الديمقراطية شهد ولا شك تقلصاً في العصر الرقمي، فالعديد من القضايا صار قرارها خارج الحدود (محاكم و قرارات دولية، عقوبات...) او أنها تعالج على مستوى محلي شديدة التأثير بالاملاءات الخارجية (مثلاً: التعليمات الاقتصادية للمنظمات الدولية، الشراكات الإستراتيجية، الحماية الدولية، الاتحادات، التأثير والتأثير المتبادل بين الجماعات والعراق...).

ومن ناحية أخرى، اسهم العصر الرقمي في توسيع الفضاء المجتمعي للسياسة، مع تمكن فئات جديدة من النفاذ الى حيز التأثير على الرأي العام وعلى القرار السياسي من خارج القنوات المعتادة، وهو ما تقوم به غالباً جماعات الضغط والمصالح الداخلية (مثلاً الجماعات الفئوية وشبكات الفساد والانتفاع الريعي في العالم العربي...) والتي غالباً ما تؤثر على مجرى السياسة من خارج صناديق الاقتراع.

الديمقراطية الرقمية

أحدث العصر الرقمي تغييراً جذرياً في المجال العام⁵، الذي زاد اتساعاً بدفع من الطاقة التفاعلية الهائلة التي توفرها شبكات التواصل والاتصال، فهذه الاخيرة نقلت أعداداً هائلة من الناس من حالة الكمون والتلقي السلبي، الى المشاركة والتأثير الايجابي، حيث يعج العالم الافتراضي بمئات ملايين الفاعلين الصغار المتذررين (مواقع التواصل

الاجتماعي)، الذين يتفاعلون فيما بينهم على نحو حر وخال من القيود، فيؤدي تمازج آرائهم ومواقفهم ومصالحهم إلى ظهور تيارات رأي، خارج الانساق التقليدية لنشوء الآراء وتكتل المصالح (كالطبقات والاعراق).

ترتبط الديمقراطية الرقمية بتطور أساليب ممارسة الحقوق السياسية مثل حق الاقتراع (التصويت الإلكتروني)، أو إدارة العملية السياسية (الحملات الانتخابية الإلكترونية)، أو التواصل بين المواطن والإدارة العامة (الحكومة الإلكترونية)، لكن الأهم هو إسباغ الطابع التفاعلي والمستمر والموسع مثل الجدل السياسي عبر الانترنت e-debating، والذي يخلو من الضوابط والتقاليد التي يراعيها الإعلام التقليدي. لكن نلاحظ هنا تقارباً في الأداء بين الإعلام التقليدي والإعلام الجماهيري، الأخير يزداد مهنية ومسؤولية والأول يوسع من هوامش التغطية والحرية.. والخطأ.

قد يبدو مصطلح الديمقراطية الرقمية⁶ مبالغاً به، لوجود عقبات تمنع ترسيخ الايجابيات المأمولة منه بما في ذلك تطوير الديمقراطية نفسها. ففي الفضاء الافتراضي تقتصر المشاركة على فئات محددة، ولا تغادر الآراء المتداولة فيه في احيان كثيرة حدود الشبكة العنكبوتية الى عالم الواقع، وغالباً ما يفشل التفاعل السياسي الافتراضي في اخراج المشاركين فيه من الدوائر النمطية المفرغة التي تعكس بدقة الانقسامات نفسها الموجودة في العالم الواقعي (مثل الانقسام المذهبي والطائفي حالياً).

ثم إن الديمقراطية الرقمية هي ديمقراطية رخوة انتقائية تشارك فيها فئات محددة من الشعب ما يحصر حق الاختيار والمشاركة والتأثير على

القرار في فئات محددة (كأنها ديموقراطية أثينية لكن الناخب الرقمي هنا هو وحده صاحب الحق بالتصويت)، فأدوات الاتصال هي وسائل غير ديموقراطية ولا تعطي فرصاً متساوية، وتفسح في المجال أمام التأثير المنظم من قبل الفاعلين الكبار، في ظل تعاظم نفوذ رأس المال، و تفشي جماعات الضغط الاقلوية في اروقة السياسة.

على الضفة المقابلة، هناك من يرى ان من فوائد الديمقراطية هذه هو ممارسة الحق بإبداء الرأي دون وسيط (الديمقراطية المباشرة)، وحماية الاستقرار وتكريس مبدأ اللامركزية في إدارة الحقوق السياسية. قد يكون ذلك صحيحاً لكن اهميته لا تكتمل ما لم يصبح الفضاء الافتراضي، بوابة الى تحقيق ما يمكن تسميته بـ"ديمقراطية الحوار" أو الديمقراطية المستمرة، فلا يقتصر الأمر فيها على مواسم انتخابية، يفوض الشعب أثناءها السلطة لمجموعة منه، ثم يقفل منصرفاً إلى شؤونه، بل يظل حاضراً ومتربصاً طوال الوقت على امتداد العملية السياسية.

رابعاً: دور العصر الرقمي والثورة المعلوماتية في صنع التغيير وتحفيزه:

تبرز الأمثلة المعاصرة ولا سيما في السنوات العشر الأخيرة، دوراً فعالاً للوسائط في إحداث التغيير ومنع الحكومات من إسدال الستار على الحقائق السياسية الرئيسية، ومن الأمثلة السابقة على الاحتجاجات العربية:

- الانتفاضة في الفيليبين ضد الرئيس جوزيف استرادا عام 2000.
- مظاهرات شارك فيها عشرات الملايين في 6900 مدينة من مدن العالم ضد العدوان الاميركي على العراق (عام 2003).

- حركة "احتلو وول ستريت" بعد الأزمة المالية العالمية (عام 2009).
- مسيرات في 58 مدينة اسبانية في 2011/5/5 هاتفة "لسنا سلعاً بأيدي السياسيين والمصرفيين".
- مساهمة أدوات الاتصال الجديدة في منع تزوير المعلومات من قبل الحكومات، كما في الحراك الشبابي الذي منع الحكومة الاسبانية عام 2002 من التلاعب بالمعلومات بشأن هوية منفذي هجوم الحادي عشر من آذار.
- نجاح تكتل منظمات حقوق انسان صغيرة عام 1995، في الدفع باتجاه فكرة تأسيس محكمة جنائية دولية.

لكن الاحتجاجات العربية تظل المثال الابرز على ذلك، إذ أنها جسدت القوة الكامنة لأدوات الاتصال في تحريك الجماهير. وشاع بعدها مصطلح ناشط الكتروني، وصارت الشبكة العنكبوتية مصدراً لتزويد المنتفضين في مصر خصوصاً بالمعطيات اللازمة بشأن تكتيك العمل والتظاهر (الأماكن، التواريخ، المواعيد، التسميات، الرموز،...)، واستطاعت بذلك خرق أكثر النظم تعتيماً.

لكن على الرغم من نجاح أدوات الاتصال الحديثة في "إنتاج" هبات وانتفاضات، إلا أنها اخفقت كما في التجربة العربية الراهنة، في استكمال خطى التغيير، وفشلت فشلاً ذريعاً في إنتاج قوى جديدة بديلة أو موازية للقوى التقليدية القديمة (الجماعات السياسية، الجيوش، البيروقراطية أو "الدولة العميقة"، القوى المرتبطة بالخارج والممولة منه..). التي ما لبثت أن هيمنت على المشهد.

من ناحية ثانية بقدر ما نجحت وسائل التواصل الجماهيري في تخطي الرقابة، فانها انتقلت إلى الحد الأقصى المقابل أي الإفصاح الزائد مقابل التعقيم المطبق، وهو ما يتسبب باضرار جانبية خطيرة مثل تحريك الغرائز وزيادة الهوة بين الافراد والجماعات وايجاد اسباب إضافية للعنف.

وفي هذا السياق أيضاً، تتولى الشبكة العنكبوتية القيام بما يسمى إعادة الترميز، أي وضع المواد المنشورة في سياق مختلف عن سياقها الاصلي، مستفيدة من ضعف الرقابة. فبدلاً من حجب المعلومات والصور العائدة الى عمليات القتل العشوائي والمجازر، يعمد مرتكبو هذه الجرائم الى توثيق جرائمهم وتعميمها ونشرها لإشاعة الرعب وإرهاب الخصوم (لا حظ ما جرى في معتقل ابو غريب وما يجري الآن في سوريا). وهنا تجب الإضاءة على التردّي الأخلاقي الذي تعممه الشبكة العنكبوتية، ومواقع التواصل الاجتماعي، فالتظهير المبالغ به للعنف بما فيه العنف اللفظي، والتحرر من القيود التقليدية التي كانت تكبح صعود النزعات العنصرية المتطرفة الى سطح الخطاب العام، يهدد باطاحة القيم والمبادئ الانسانية المشتركة وتقويض البنيان الاجتماعي برمته.

على اننا لا بد وان نلاحظ ختاماً بأن القوة الناعمة التي تمكنت من إسقاط بعض الأنظمة تتراجع الآن امام القوة الصلبة التي عادت من جديد للامسك بزمام الامور، مما يقلل من اهمية الفضاء الرقمي في النضال من اجل التغيير، ويعيد الامور الى نقطة البداية.

* مدير عام المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت (2009-)

أستاذ محاضر في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال - الجامعة اللبنانية (2010-)

abhfadlallah@hotmail.com

¹ جوزيف ناي Project Syndicate الجريدة 2013/3/12

² زادت الثورتان الصناعيتان الاولى والثانية المستوى المعيشى والاقامة في المدن، اما الثالثة فيتوقع ان تؤثر على كل نواحي الحياة. حيث لا يعود مطلوباً للتصنيع رساميل ضخمة ولا حتى وجود مصنع.

³ هناك ثلاث رؤى نظرية بشأن دور الدولة في هذا المجال:

- الرؤية الواقعية التي ترى أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات بين الدول، وأنها تؤدي دوراً عقلانياً لتحقيق مصالحها، وان القوة والأمن هما القيمتان الأساسيتان بالنسبة اليها.
- الرؤية الليبرالية التي تعطي أهمية لكل من العوامل المحلية في تحديد سلوك الدولة في المجال العالمي، والمنظمات الدولية في وضع قواعد السلوك العالمية. وتؤمن بتعدد اللاعبين على المستوى الدولي.
- الرؤية البنيوية التي تهتم بالحقائق الاجتماعية كالهوية، وترى ان المصالح ليست ثابتة بل يتم إنتاجها وإعادتها باستمرار. وهناك أهمية متوازنة برأيها لكل من: الدول، الفاعلين غير الدولتين، الفرد ومجتمعات المعرفة. وتولي اهتمامها أيضاً للمعايير القيمة التي تميز في نهاية المطاف بين الأنا والآخر وتساهم في تشكيل الهويات.

يركز الليبراليون على العوائد الايجابية لزيادة التواصل العالمي مع أنه يزيد أيضاً الهشاشة والتبعية المتبادلة. ويركز البنيويون على تحليل العناصر الرمزية، البيانية (البلاغية/ الخطابية) الهوائية للأمن في العصر الرقمي. اما الواقعيون فيميلون إلى إهمال تحديات العصر الرقمي أو أنهم يدرجونها ضمن المفاهيم الأوسع (كالدولة)

For more details See: John Eriksson & Giampiero Gia Comello, "The Information Revolution, Security and International Relations: (IR) Relevant Theory", International Political Science Review (2006), vol. 27, n°3, PP. 221-224.

⁴ See: Rand Conference Proceedings, "The Global Course of the Information Revolution: Political, Economic, and Social Consequences", RAND; 2000.

⁵ داخل هذا المجال يتكون الراي العام لكن ذلك يتأثر بمدى توفر حرية التعبير وحرية الوصول الى المعلومات.

⁶ ثمة من تحدث عن مصطلح الديمقراطية عن بعد (ارتترتن 1987), كما طرح اوغدن Ogden عام 1994 مصطلح الديمقراطية من خلال الشبكات. المصطلح الأدق هو الديموقراطية الرقمية الذي طرحه هاكر Hacker وديك Dijk في كتابهما الصادر عام 2000 بالعنوان نفسه Digit Democracy

للمزيد راجع: د. خالد صلاح الدين حسن علي، الديمقراطية الرقمية: تطبيقاتها العالمية، وآفاق مستقبلها في الوطن العربي في إطار تحليل النظم العامة، مجلة الإبداعات العربية، العدد 2011/3، ص 58.